مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

27

أزمات المغرب العربي بين جدلية الصراع ورهانات القوى: تونس وليبيا" أنموذجاً

اعداد الباحث
د.عبدالوهاب كريم حميد

أزمات المغرب العربي بين جدلية الصراع ورهانات القوى: تونس وليبيا" أنموذجاً

اعداد الباحث
د.عبدالوهاب كريم حميد
أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية المساعد
ببرنامج الدراسات الاستراتيجية الامن والدفاع الوطني
كلية الآداب - جامعة السلطان قابوس
dr.abdelwahab@squ.edu.om

تشرين الثاني (نوفمبر) 2022

27

أزمات المغرب العربي بين جدلية الصراع ورهانات القوى: تونس وليبيا" أنموذجاً

اعداد الباحث
د.عبدالوهاب كريم حميد
أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية المساعد
ببرنامج الدراسات الاستراتيجية الامن والدفاع الوطني
كلية الآداب - جامعة السلطان قابوس
dr.abdelwahab@squ.edu.om

الطبعة الأولى2022 م
القياس: 14.5×21
عدد الصفحات: 65
رقم الإيداع: (368) لسنة 2023
ISBN: 978 – 9922 – 693 – 85 - 9
نشر وتوزيع
مركز الرافدين للحوارRCD

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

ص.ب. 252 009647826222246 info@alrafidaincenter.com www.alrafidaincenter.com جمهورية العراق - النجف الأشرف حي الحويلة - امتداد شارع الإمكان

المحتويات

الموضوع	الصفحة
نبذة عن مركز الرافدين للحوار	7
المقدمة	15
الفصل الاول: ثورات "الربيع العربي" بين الثابت والمتغير والتحول الديمقراطي والنزاع على السلطة	19
الفصل الثاني:التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعي بدول المغرب العربي حالة(تونس وليبيا)	33
الخاتمة	57
قائمة المصادر والمراجع	60

نبذة عن مركز الرافدين للحوار RCD.

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوارRCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل(THINK TANK) ، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها، و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوارRCD" اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70

شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقاتِ المختلفةِ وتوظيف مخرجاتها لصالح قضايا الشرق الاوسط، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصلِ الالكتروني مع النخب في مراكز القرار ، مواصلاً نشاطاته ومتجاوزاً في ذلك حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية .

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء ،إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع

بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية بما يتعلق بالانتخابات النيابية العراقية 2018 ، وحراك تشرين 2019، وزيارة قداسة بابا الفاتيكان الى العراق، والتعليم الالكتروني وجائحة كورونا، والانتخابات النيابية العراقية2021، ومهمات الحكومة العراقية القادمة من وجهة نظر الشباب، الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCDFOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفر من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء شرق اوسط مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية الجادة بين النخب كافة وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في الشرق الاوسط

أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب كافة، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيآتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

وسائل تحقيق الاهداف.

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنَّه يتوسل الوسائل الاتية:

- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية أو باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.
- عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة أو المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلّاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

أزمات المغرب العربي بين جدلية الصراع ورهانات القوى: تونس وليبيا" أنموذجاً

اعداد الباحث
د.عبدالوهاب كريم حميد
أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية المساعد
ببرنامج الدراسات الاستراتيجية الامن والدفاع الوطني
كلية الآداب - جامعة السلطان قابوس
dr.abdelwahab@squ.edu.om

تشرين الثاني (نوفمبر) 2022

المقدمة

تمثل أزمات ثورات الربيع العربي محطة بارزة في التحول الديمقراطي الذي شهدته المنطقة العربية على الرغم من الاحباطات التي رافقت العملية السياسية بعد الإطاحة بأنظمة الحكم المستبدة. ربما تميزت منطقة المغرب العربي بمنعطف تاريخي مهم انطلقت شرارته الأولى من تونس الخضراء في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2011، تمثل بالثورة ضد نظام أمني متفرد بالسلطة يقوده (بن علي) منذ عام 1987، لتنطق تلك الشرارة إلى بلدان عربية مشرقية ومغربية، والحالة الثانية التي ستعالجها الدراسة هي التغيير السياسي الذي نتج عن الإطاحة بالعقيد معمر القذافي الذي استحوذ على السلطة في ليبيا بانقلاب قاده سنة 1969. ستعالج الدراسة جدلية الصراع على السلطة بين الفرقاء السياسيين الذين أتوا بعد الإطاحة بالأنظمة السابقة اما عبر الثورة الشعبية أو بتدخل خارجي لمصالح استراتيجية تهم دول التدخل مثل فرنسا في حالة ليبيا. لذا سيتم تناول هذا من خلال تحليل ازمة الربيع العربي وما الت اليه الأوضاع بعد الإطاحة بأنظمة الحكم حالة تونس وليبيا فهل تحقق الانتقال الديمقراطي وهل تحسنت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذين البلدين، وما هي اهم المخاطر والتحديات الأمنية التي تواجهها في ظل تغلل المليشيات والتيارات المسلحة في منظمة الدولة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تشخص الجذور العميقة لازمة الصراع على السلطة في الوطن العربي وتداولها وتمسك أغلبية الأنظمة الحاكمة بالسلطة بمجرد الاستحواذ عليها سواء بانقلاب عسكري أو انتخابات شبه ديمقراطية في الأنظمة الرئاسية أو توارث عائلي في الأنظمة الملكية. وبعد ثورات الربيع العربي بدأت رهانات القوى الوطنية التي انغمست في جدلية هذا الصراع من خلال الدخول في التحالفات قبل واثناء وبعد الانتخابات البرلمانية، وتشكيل حكومات توافقية أو ائتلافية تمسك زمام السلطة والحكم لولاية واحدة أو ولايتين على أكثر تقدير، لمعرفة نجاح التجربة الديمقراطية والتحول الديمقراطي ام مازال الوقت باكرا على الحكم على التجربة، خاصة تجربة تونس وليبيا.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تبيان العلل التي أصابت الجسد العربي وما آلت إليه أوضاع المجتمع العربي ومنها دول المغرب العربي (تونس وليبيا) في صراع القوى على السلطة والتمسك بها، والتعرف على أسباب ثورات الربيع العربي، وتبيان مستقبل تلك الثورات، كذلك التعرف على التطورات التاريخية لدول المغرب العربي، توضيح اهم التحديات التي تواجه دول المغرب العربي ومنها التدخل الخارجي وقضية الصحراء، والتعرف على التحول الديمقراطي فيها في ظل تشابك مصالح القوى المتصارعة على السلطة.

منهجية الدراسة

القراءة التحليلية لحالة ما أو ظاهرة أو أزمة تتطلب الاعتماد على الجذور التاريخية لها، فلا مفر من استخدام المنهج التاريخي هنا، كذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة الخلل والمضمون في معالجة ثورة الربيع العربي، واستعانت الدراسة بمنهج تحليل النظم للاختلاف طبيعة الثورة في أنظمة الحكم في تونس وليبيا.

تقسيم الدراسة

انطلاقا من هذه المنهجية والتي أبانت عن رؤية واضحة لتعدد المفاهيم المتعلقة بخطة الدراسة إلا إن التقسيم الثنائي يعتبر الأمثل من خلال الإحاطة بجميع جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكاليات المطروحة وأنبني التصميم على الشكل التالي:

الفصل الأول: ثورات "الربيع العربي" بين الثابت والمتغير والتحول الديمقراطي والنزاع على السلطة.

الفصل الثاني: التحديات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدول المغرب العربي حالة (تونس وليبيا).

الفصل الأول: ثورات "الربيع العربي" بين الثابت والمتغير والتحول الديمقراطي والنزاع على السلطة.

تمهيد

يلاحظ ان المشهد السياسي العربي، سواء في بلدان الثورات أو البلدان التي شملتها، رياح التغيير والحرات الاجتماعي وتداعياته، أن هناك رؤية متشائمة ورافضة للحراك والثورات وتوابعهما[1]. من خلال أصوات الدمار المتلاحقة في أكثر البلدان العربية، عبر بعث سيناريو الطوائف والتناحر المذهبي والقبلي في بعض المجتمعات التي اصابتها تلك الثورات. فهل هناك تحول حقيقي للديمقراطية ام انها موجه عابرة (المبحث الأول)، وما هي الأسباب التي عجلت بثورات الربيع العربي (المبحث الثاني)، وما هو مستقبل تلك الثورات (المبحث الثالث).

المبحث الأول: ازمة التحول الديمقراطي في ظل ثورات الربيع العربي.

للحديث عن الربيع العربي الحاصل في دول الوطن العربي ومنها دول المغرب العربي، لابد من الرجوع إلى بدايات عملية تأسيس وتكوين غالبية هذه الدول واستقلالها عن الاستعمار وظهورها كدول مستقلة سياسيا لكنها عملياً مازالت خاضعة للسيطرة الاستعمارية بصورة غير مباشرة وتخضع لقراراتها، وما شهدته بعض الدول العربية من انقلابات وثورات ضد أنظمة

[1] كمال عبدالطيف، (2017)،" انفجارات 2011 في العالم العربي تحولات وافاق"، منشورات دفاتر سياسية، مطبعة النجاح الدار البيضاء الطبعة الاولى، ص33.

الحكم التي رافقت فترة الاستعمار حيث لم تستطع غالبية الدول العربية خلال فترة التحرر العربي من الاستعمار من حكم نفسها، إلا من خلال حكم (العسكر)؛ لان الانقلابات العسكرية التي أطاحت بأنظمة مدنية وملكية كما حصل في (مصر والعراق وسوريا وليبيا واليمن والسودان...)، خلال خمسينات وستينات القرن الماضي، وما تلا ذلك من موجة الانقلابات الدموية للأنظمة العسكرية، التي أشاع عنها مثلا شعبيا متداولا(من يفيق باكرا يستلم السلطة)، ومن المفارقات الغريبة إن تلك الانقلابات كانت تحدث في غالبيتها في فصل الصيف وبالتحديد في شهر يوليوز/ تموز، وأوعز بعض المحللين السبب لشدة الحرارة فيه وبالتالي يحدث الكسل للنظام وللقطعات العسكرية الحامية للنظام وبسبب انشغالات الناس بعطلة الصيف وحره الشديد (العراق على سبيل المثال في (14، 17 تموز/ يوليو،1958،1968 و 23 تموز/ يوليو 1952 في مصر). وكانت حجة الانقلابين رجعية النظام السابق وتخلفه وتابعيته للاستعمار[2].

بعض هذه الأنظمة العربية العسكرية والحزبية، لم تقم بإنشاء مؤسسات ديمقراطية تدعم الحكم وتؤسس لمرحلة جديدة من النظام الديمقراطي المبني على مفهوم (تداول السلطة)، واستمر هذا الحال حين تشبث القادة العسكريين والحزبيين بمراكز السلطة وأصبحوا رؤساء لدولهم مدى الحياة بل بعضهم من أسس لتوريث الحكم لأبنائهم، هذه الأنظمة بنت لنفسها قاعدة قوية من

[2] عبدالوهاب كريم حميد، (2013)،" مستقبل النظام السياسي العراقي في ظل ثورات الربيع العربي"، منشورات المؤتمر العلمي الرابع، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية.

قوات الجيش والأمن لتحميها وأناطت مسؤوليتها إلى عوائل وأقارب الحاكم، وحين حصول ثورة أو عصيان مدني من قبل الشعب فإنها تواجه بقسوة من قبل قوات النظام وقمع مفرط وتكون حجة النظام (إن ثلة من الخارجين عن القانون وربما تطلق عليهم صفة العملاء والخونة والإرهابيين ... الخ)، وقد ترتكب جرائم توصف قانونيا بأنها جرائم ضد الإنسانية من قبل النظام بحق أفراد أو فئات من الشعب.

رافق غالبية تلك الأنظمة نوعا من الاستبداد وتردي التعليم وانتشار البطالة والفقر وتدهور الصحة وفساد القضاء وغيرها، مما جعل هناك حالة من اليأس لكل أفراد المجتمع باستثناء النظام الحاكم وحاشيته.

طابع الأنظمة العربية في اغلبها كان طابعا شموليا أي الحزب الوحيد والمهيمن على الحياة السياسية، وحتى لا يتهم هذا الحزب بالدكتاتورية والاستبداد أنشأ بعض الأحزاب الصغيرة ولبعض الشخصيات الموالية أصلا لذاك الحزب أو متوافقة معه، لتشارك في الانتخابات وتحصل على مقاعد في البرلمان، حتى تكون العملية السياسية متكاملة وفقا لمعيار الديمقراطية.

وتطرح تساؤلات هنا وهناك، هل هذه (الثورات) التي حصلت مختلفة لكل دولة؟ والجواب بنعم لقد اختلف من دولة إلى أخرى، لأنه من الصعب أن تكون هذه (الثورات) العربية فعل واحد، بالرغم من أن الشعب قال كلمته وانتفض ضد الحكم الفاسد وضد القمع والاستبداد والتهميش.

لقد تنبأ المفكر المغربي الدكتور حسن أوريد في كتابه (مرآة الغرب المنكسرة) الذي صدر عام 2010، عن هذه الثورات والاحتجاجات نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغلاء المعيشة

وتدني القوة الشرائية للمواطن كما حدث في مصر والمغرب وتونس أدى إلى موجات من الاحتجاجات والإضرابات[3]. أدت إلى ما وصلت أليه هذه الدول من تغيير في الأنظمة الحاكمة وفي بعضها حصلت الإصلاحات، هذه الثورات جعلت الحاكم ينصت إلى صوت الشعب بل يحاكي أحاسيسه ويراعي مشاعره ومطالبه بالوقت نفسه، وأصبحت قراراته تصب في اغلبها لصالح الشعب وإرادته.[4]

ويلاحظ أن اغلب البلدان التي هزتها الثورات وغيرت أنظمة حكمها مازالت لم تستقر كليبيا واليمن... ومازال الشعب السوري يخوض صراع مع النظام الذي صمد بدعم روسي كبير.

ومازال المستقبل مجهولا للكثير من هذه الدول سواء ما تعلق بنظام الحكم الجديد وبين الأحزاب السياسية التي برزت على الساحة السياسية واستحوذت على صناديق الانتخابات وفرضت نفسها بقوة في المشهد السياسي الحالي.

إن مجمل ما حدث وما يحدث الآن من تفاعلات وتطورات، منذ موجة الثورات العربية، ينبئ بحتمية تداعي النظام العربي الذي تأسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة لتداعي أنظمة حكم مستبدة وفاسدة أسقطتها إرادة الشعوب، لكن أي بديل سيفرض نفسه بعد أن تستقر الأوضاع في الوطن العربي سيبقى أمره محكومًا بما سوف تؤول إليه تلك الموجة الثورية،

---

[3] حسن أوريد (مرآة الغرب المنكسرة)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر الرباط، الطبعة الأولى 2010، ص 32.

[4] معن بشور، "الثورات العربية في عامها الأول هنا حققت وهنا أخفقت أهدافها "في حوار مع ريما زهار، موقع إيلاف الالكتروني بتاريخ 2011/12/28.

بانتصاراتها وتعثراتها بل وانتكاساتها، كما ينبئ بحتمية تغير هيكلية النظام الإقليمي للشرق الأوسط وأدوار القوى الثلاث الكبرى الفاعلة: إيران وتركيا وإسرائيل التي تشكل الآن قلب أو محور هذا النظام، وخرائط التحالفات والصراعات التي تربط بين هذه القوى والدول العربية، وكذلك أنماط العلاقات والتفاعلات المحتملة بين النظام العربي الجديد[5].

أن المنطقة العربية قد ورثت حروب الهوية كنتيجة منطقية وبديهية لسياسات العنف السياسي وعدم الإدماج أو الاعتراف بالتعدد العرقي والطائفي التي انتهجتها القوى القومية لبسط نفوذها على المنطقة[6]، ويُعد هذا التحرك المفاجئ ضد قيادات تعودوا على حكمها عدة عقود، بمنزلة الانتفاضة ضد الركود السياسي، ومبدأ التوريث، والسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، والبطالة، والفوارق الاجتماعية، يمثل نجاح ثورات الربيع العربي في أغلب دول المنطقة عن بداية مرحلة سياسية جديدة في التاريخ المعاصر.

---

[5] محمد السعيد إدريس (2015)،" مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية"، مقال منشور على الرابط: http://www.acrseg.org/36543

6 سهام الدريسي، (2017)،" القومية في المنطقة العربية الواقع والمستقبل"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، الطبعة الأولى، ص 73.

المبحث الثاني: أسباب ثورات الربيع العربي.

لو لم تحدث انتفاضات أو ثورات الربيع العربي لما تغيرت أنظمة شمولية تربع على سدة الحكم في كل حالة دكتاتور صمم ألا يترك كرسي الحكم إلا محمولا في نعش إلى مثواه الأخير[7].

إن أسباب ثورة الربيع العربي ليست فقط بسبب دكتاتورية الأنظمة وفسادها، بل تعدى ذلك إلى الأمور التي مست حياة المواطن الذي خضع لأهواء النظام وتردي الوضع في المجالات الآتية:

أولا- التعليم: تدني مستوى التربية والتعليم في غالبية الدول العربية مما أدى إلى الكثير من التخلف في نواحي الحياة وارتفاع معدل الأمية بين الشعب العربي، وعدم وضوح برامج ومناهج التعليم الحكومية وتخبطها في عدم وجود منهجية علمية رصينة تعجل بتطور وتنمية العقل العربي. والعمل على توازن في خريجي الجامعات وإحداث مناصب شغل لتلك الكفاءات دون أن تبقى عاطلة عن العمل.

ثانيا- الصحة: ومستوى التطبيب وانعدام تطور وتحسن المستشفيات وأجهزتها الطبية البشرية والمادية والتي كشفت عنها ازمة جائحة كورونا، ومواكبة التطورات العلمية الحديثة في المجال الطبي والصحي، والعناية بتطوير التخصصات الصحية العالمية في كل المجالات الإنسانية، وإيجاد العلاجات لجميع الإمراض المستعصية التي تفتك بالمواطن العربي مع ارتفاع أسعار الأدوية وغلاء العلاجات

7 مصطفى عمر التير (2014)،" صراع الخيمة والقصر، رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي" منشورات منتدى المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ص 227.

في المستشفيات الخصوصية وتدني المستشفيات الحكومية مقابل تقدم التطبيب الخصوصي، وتطوير الكوادر الطبية في جميع الاختصاصات من خلال الدورات في أرقى مراكز البحث والتطوير الطبي في المستشفيات العالمية.

ثالثا- القضاء: يعاني المواطن العربي من تسييس القضاء وعدم نزاهته والتلاعب بالقوانين والأنظمة حسب أهواء رجال السلطة والحكم، مما أضعف دور القانون والقضاء، لذا وجب تحسين وضع القضاء والقانون وفصله عن السلطة التشريعية والتنفيذية ليبقى دائما سلطة مستقلة لا تخضع للحكومة أو تتدخل الدولة فيه إلا بما يخدم القانون والمواطن، وتحقيق العدالة الاجتماعية للجميع دون تفرقه.

رابعا- القضاء على البطالة وتوفير السكن: نسبة كبيرة من الشباب العربي عاطل عن العمل حيث ذكرت منظمة العمل الدولية أن تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي كان من بين العوامل التي أشعلت شرارة الثورات الشعبية، وأوضحت منظمة العمل الدولية أن معدل البطالة بين الشباب العربي بلغ أكثر بقليل من 23% عام 2010، وأضافت أن هذه النسبة ترتفع بأوساط النساء إلى أكثر من 30%، وأن مشاركهن بسوق العمل العربية هي الأضعف على مستوى العالم[8]. وفي تحليل للدكتور (العربي جعايدي) أكد "أن أزيد من ثلث السكان و47% من السكان النشيطين تتراوح أعمارهم اليوم ما بين 15 و30

[8] تقرير نشر على موقع الجزيرة نت بتاريخ 2011/5/1.

سنة نشيطين بالمعني الجامد للكلمة، لان الشباب اليوم هم أول ضحايا البطالة. والأرقام الرسمية تقلل لا محالة من المشكل، لكن بطالة الشريحة من 15 إلى 24 سنة تتراوح ما بين 20% و 25% في اغلب دول المنطقة العربية، وتشمل بالخصوص خريجي الجامعات"[9]،حيث" تتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم نحو95% من الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عالي[10]، من حملة الشهادات العليا الماجستير والدكتوراه، وذلك بسبب عدم وجود برامج اقتصادية واستثمارية لاستغلال طاقات الشباب في الإنتاج وتحسين المردودية الاقتصادية للدول بسبب فساد النخب الحاكمة وعدم اهتمامها إلا بما يخدم مصالحها الذاتية مما أدى إلى تعطيل الكثير من المشاريع التي ربما تكون قادرة على القضاء على بطالة الشباب العربي، وتحسين وضعيته الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك توفير السكن اللائق للمواطن العربي.

يطلق بعض المحللين والمثقفين أسماء عديدة على ما اصطلح عليه إعلاميا الربيع العربي، منها (احتجاجات، انتفاضات، مظاهرات، ثورات.. الخ) قد تختلف التسميات لكن الهدف واحد وهو(التغيير) سواء تعلق الأمر بتغيير النظام الحاكم(الرئيس) أو

[9] العربي جعايدي (بطالة الشباب، برميل بارود) جريدة الاتحاد الاشتراكي العدد (9993) بتاريخ 20كانون الثاني / يناير 2012.

[10] دينا شحاته، مريم وحيد "محركات التغيير في العالم العربي "مجلة السياسة الدولية، المصدر السابق ص 11.

تغيير(الحكومة) وإسقاطها، أو تغيير الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتردي وهي المطالب التي نادى بها الثوار الشباب.

إن مصطلح الثورة ينطبق على الواقع العربي الجديد وهي لا تختلف عن الثورة الفرنسية والثورة البنفسجية في أوكرانيا وغيرها من الثورات العالمية.. فالشعب التونسي عندما انتفض بشخص البوعزيزي إنما أراد الدفاع عن كرامته المسلوبة وتحولت الانتفاضة إلى ثورة أي إلى (التغيير)، وهذا ما حدث، فيما سمي بالربيع العربي.

إن ما حصل في الربيع العربي هو ثورة من اجل (التغيير) وان اختلفت التغييرات في الأنظمة السياسية (حكام، حكومات، أحزاب، دستور وقوانين...)، فجلها المفروض أن تصب في مصلحة الشعب أولا وأخيرا، لأن الشعب أصبح الحكم الفيصل في كل (تغيير) وهي الحالة الطبيعية.

يؤكد الكاتب كريم مروة " بان ما نشهده هو ثورة بكل المعاني، وفي رأيي فان المعنى الدقيق الذي تشير إليه كلمة (ثورة) هو إنها تدعو إلى إحداث (التغيير) في اتجاه الأفضل والأرقى، وهذا بالتحديد ما تدعو إليه وتناضل من اجل تحقيقه ثورتنا المعاصرة تحت شعار الحرية، والخبز، والكرامة، والحق في الحياة باسم المواطنة، والحق في العيش الكريم باسم العدالة الاجتماعية"[11].

هناك أطراف متفائلة بهذا الربيع وهناك أطراف متشائمة منه وأطلقت على هذا الربيع العربي بالخريف وأحيانا الشتاء العربي

---

[11] كريم مروة (أي مستقبل للعالم العربي في ظل الثورات العربية المعاصرة) محاضرة ألقاها في تجمع الرسالة بلبنان بتاريخ 2011/10/7. نشرت بتاريخ 2011/10/24 على موقع:.www.aloufok.net

وهذا راجع إلى رؤيتها إلى سلبيات المرحلة التي قد اختلفت مع توجهاتهم في هذا التغيير، والتخوف من هواجس المستقبل.

المبحث الثالث: أي مستقبل لثورات الربيع العربي.

قد تختلف ثورة تونس ومصر بأنها لم تتأثر أو تقع تحت تأثير عامل خارجي، والسبب هو عدم توقع ما حدث، أي إن المفاجأة كانت قد حدثت بالضد من إرادة القوى الغربية وبالذات" ثورتي تونس ومصر" أما ثورات اليمن والبحرين ثم ليبيا، فقد لعب العامل الخارجي دورا كبيرا في نهاية كل منهما فالأولى والثانية كانتا بتدخل خليجي من خلال مبادرة دبلوماسية سعودية خليجية، أنهت عشرة أشهر من الصراع اليومي بين نظام الرئيس علي عبدالله صالح والمعارضة بتنحي الرئيس علي عبدالله صالح لنائبه وتسليمه السلطة وتشكيل حكومة جديدة من المعارضة "حكومة الوحدة الوطنية". وبتدخل قوات درع الجزيرة بالبحرين لحماية النظام البحريني من توسع الثورة المدعومة إيرانيا ولأسباب طائفية معروفة.

لكن ما حدث في ليبيا من تدخل أجنبي من قبل قوات حلف الناتو بتدخل فرنسا القوي والمؤثر يطرح تساؤلا وعلامة استفهام حول المغزى الحقيقي لهذا التدخل والذي ينطوي وفق خيارين لا ثالث لهما (التدخل لحماية حقوق الإنسان، والتدخل لحماية المصالح الاقتصادية في ليبيا) ويرجح بعض المحليين الخيار الثاني الذي كان وراء إسقاط نظام العقيد معمر القذافي.

ويرى الدكتور "إبراهيم أبراش" في كتابة الصادر عن منشورات الزمن، إن «الثورة انتشرت، كسريان النار في الهشيم، في العالم العربي من مشرقه في اليمن إلى مغربه في تونس" لم يشهد هذا العالم حراكا شعبيا واسعا لدرجة يجوز فيها توصيفه بالثورة

الشعبية، إلا أن ما جرى في تونس ومصر في كانون الثاني/يناير 2011، وما تلاهما من ثورات، فتح الباب على مصراعيه للاجتهادات والتفسيرات"[12].

وبعد تغير بعض الأنظمة الدول العربية وإصلاحات في أخرى وفوز التيارات الإسلامية بالانتخابات التشريعية سواء في تونس أو المغرب أو مصر هل تنجح هذه الأحزاب في طي صفحة الاستبداد وانتهاج برامج حكومية تخفف وتعالج قضايا المجتمع العربي وتطوير الخدمات وانتعاش اقتصادي واجتماعي وباقي قطاعات التي تهم المواطن، هل تتشابه هذه الأحزاب مع حزب العدالة والتنمية التركي الذي أنعش الاقتصاد التركي وحسن مستوى التنمية في تركيا وأصبح فائض الميزانية التركية (15 مليار دولار) بعد أن كان هناك عجز في ميزانية الدولة قبل استلام حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحكم في تركيا، وهل تستفيد الأحزاب العربية ذات التوجه الإسلامي من إصلاحات ونجاحات حزب العدالة والتنمية التركي. أم إن التجربة العربية للأحزاب مازالت لم تصل إلى حد البلوغ والنضج السياسي لنجاحها أم إن بروز التيار القومي الشبابي الجديد في طليعة الشباب العربي له دور مستقبلي في توحيد كلمة الشباب العربي وخير دليل على ذلك هو رفع صور الزعيم جمال عبد الناصر الذي كان يمثل القائد القومي الذي ابهر الشعوب العربية أبان فترة حكمه، ويطرح البعض هذا التساؤل "أن صعود ما يسمى الإسلام السياسي المعتدل وخصوصا جماعة الإخوان المسلمين تزامن مع أو جاء عقب تراجع وضرب ما يسمى

[12] إبراهيم أبراش ("الثورات العربية.. في عالم متغير" دراسة تحليلية) ضمن سلسلة (كتاب الجيب) منشورات الزمن العدد (55)، 2011.ص7-8

الإسلام السياسي المتطرف كتنظيم القاعدة؟ ألم تكن القوى الكبرى وخصوصا واشنطن التي ناصبت الإسلام السياسي المتطرف العداء وحاربته بشراسة هي نفسها التي دعمت صعود الإسلام السياسي المعتدل إعلاميا وسياسيا وعسكريا؟ والسؤال التالي: لو كان الغرب يعرف أن الإسلام السياسي المعتدل معاديا له هل كان سيدعمه ويفتح أمامه الفرصة لركوب موجة الثورات العربية؟ ألم تغب الشعارات المعادية للغرب وحتى لإسرائيل في كل المظاهرات والمسيرات التي كان ينظمها "الإسلاميون"؟[13].

وكانت حصيلة الثورات العربية إسقاط كل من نظم الحكم في تونس ومصر وليبيا واليمن ومحاكمة كبار مسؤولية، كذلك إسقاط كل من الحكومة الليبية والعُمانية والسورية والأردنية والكويتية والبحرينية وإجبار الحكومة الجزائرية والمغربية والعراقية على البدء بإجراءات تشمل إعطاء مزيد من الحريات[14].

اختلفت المواقف الدولية اتجاه التغيير في الربيع العربي وثورة الشعب ضد الأنظمة الحاكمة، وارتبطت هذه المواقف ليست بداعي الديمقراطية وحقوق الإنسان فقط، وإنما بدافع المصالح الاستراتيجية لهذه الدول مع الدول التي حدثت بها ثورات شعبية ضد أنظمتها، رغم إن الحدث كان أشبه بالصدمة غير المتوقعة للبعض كون بعض الأنظمة لديها ارتباطات مصلحيه معها. مما خلق نوع من التردد في اتخاذ القرارات سواء بالتأييد أو

---

[13] إبراهيم أبراش («الإسلاميون» وصلوا إلى السلطة في العالم العربي) مقال منشور على موقع العرب اولاين بتاريخ 2012/1/5.

[14] موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. بتاريخ 2012/5/21

بالضد أو بالحياد أحيانا لصالح النظام أو ثورة الشعب. واختلفت هذه المواقف من دولة إلى دولة ومن ثورة إلى ثورة وفقا لتلك المصالح.

الفصل الثاني: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدول المغرب العربي حالة (تونس وليبيا).

تمهيد

تعرضت دول المغرب العربي الخمسة حالها حال دول المشرق العربي إلى أطماع الدول الاستعمارية، فقد احتلت فرنسا كل من الجزائر والمغرب وتونس تباعا وليبيا من طرف إيطاليا وموريتانيا من طرف الاستعمار البرتغالي وبعده الاستعمار الفرنسي. وشهدت التطورات التاريخية للمغرب العربي متغيرات كثيرة (المبحث الأول) وطبيعة الوضع الاقتصادي لدول المغرب العربي (المبحث الثاني)، وكيف واجهت دول المغرب العربي قضايا شائكة ما هو أمنى مرتبط بأزمة الصحراء المغربية (الغربية) والهجرة غير الشرعية والتدخلات الخارجية والتنافسية (المبحث الثالث). اما في (المبحث الرابع) فخصص لتناول ازمة الثورة في تونس وليبيا بين التحول الديمقراطي والصراع على السلطة.

المبحث الأول: دول المغرب العربي النشأة والتطور.

عاصر المغرب العربي الكثير من الحقب التاريخية التي مرّت، خضعت فيها هذه المنطقة لسيطرة عددٍ من الدول والإمبراطوريات؛ منها الحضارة الفينيقية، ثم الرومانية التي سبقت الفتح الإسلامي للمغرب، وعلى مدى هذه العصور ظلّ السكان الأصليين من قبائل البربر والأمازيغ ليعاصروا مختلف هذه الحضارات قبل أن يندمجوا بشكل كامل مع الحضارة العربية

الإسلامية دينيًا ولغويًا وثقافيًا وفكريًا، ويأتي تاليًا حديث مختصر عن تاريخ كل دولة من دول المغرب العربي[15].

يُشير المفهوم الحديث للمغرب العربي إلى الدول التي تقع في منطقة شمال أفريقيا[16]، وتبلغ مساحة المغرب العربي ما يُقارب 6 مليون كم^2، حيث شُكّل مفهوم المغرب العربي بناءً على السمات الجغرافية التي تفصل منطقة المغرب العربي عن بقيّة القارة، حيث تُحدّد جبال الأطلس الحدود الشمالية لمنطقة المغرب العربي، فيما تُشكّل الصحراء الكبرى الأجزاء الجنوبية منها، ويُشار إلى أنَّ التعريفات السابقة كانت تشمل نِطاقاً جغرافياً أوسع ممّا هي عليه اليوم، إذ كانت تضمّ منطقة المغرب العربي جزءاً من إسبانيا.

تشكل سكان بلدان المغرب العربي من عنصر عربي والأمازيغي ويتغلب سكان المغرب بأغلبية عربية والتي يبلغ عدد العرب حولي 25 مليون عربي من مجموع سكان المغرب الذي يبلغ 33 مليون بحسب إحصاءات 2016 ويوجد بضع مئات ألاف من الأوربيين مثل الاسبان والفرنسيين واليهود. اما الجزائر فالعناصر البشرية مكونة من عرب وأمازيغ ويبلغ سكان الدولة 43.6 مليون نسمة بحسب إحصاءات 2017. اما تونس وليبيا فأغلبية سكانهما

---

[15] دراسة نشرت على موقع: https://sotor.com

[16] أ ب ت ث "Maghreb"، www.britannica.com, 16-9-2019, Retrieved 14-4-2021. Edited.

من العرب والبقية من امازيغ. اما موريتانيا و(الصحراء الغربية) فأغلبيتهم من عرب وامازيغ والبقية أفارقة. وتجمعهم بين هذه الدول غالبا روابط الدين والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك. أما اللغات المستخدمة فهي اللغة العربية وعدة لهجات والأمازيغية وعدة لهجات، وتستعمل كذلك اللهجة الحسنية كل من موريتانيا و(الصحراء الغربية). يبلغ عدد سكان البلدان المغاربية 100 مليون نسمة بحسب احصائيات سنة 2018 وهم يتوزعون بشكل مختلف حسب الظروف الطبيعية والاقتصادية. اما من الجانب الجغرافيا تعد الجزائر أكبر دول المنطقة مساحة والتي تشكل 55% من مساحة المغرب العربي كله حين تبقى تونس هي الأصغر مساحة.

غالبية سكان بلدان المغرب العربي مسلمون سنة على مذهب الإمام مالك وهذا الأمر يعد من أهم أسباب تقوية الروابط بين البلدان المغاربية حيث لا تباين يذكر في المرجعية الدينية، وهناك تواجد بسيط لمسلمين يتبعون المذهب الأباضي، وكون أن الغالبية العظمى من السكان مسلمين فإن هذا الأمر جعل الثقافة الغالبة في المغرب المغربي أساساً هي الثقافة الإسلامية حيث يشكل المسلمون في أغلب بلدان الاتحاد نسبة تزيد عن 98%. عاشت في دول المغرب العربي مجتمعات مزدهرة من اليهود، حيث كان عدد المغاربة اليهود في حدود 250 ألف عام 1940.

تتواجد اليوم في دول المغرب العربي تجمعات من المسيحيين منهم أجانب أوروبيين حيث أن العديد منهم متعهّدون أو موظّفو شركات عالميّة، القسم الأكبر منهم من ذوي الأصول الأوروبية هم ممن سكنوا ابان الاستعمار ويتجمعون في العواصم أو المدن الكبرى.

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي لدول المغرب العربي

تسجّل التجارة البينية في المغرب العربي أدنى المعدلات في العالم مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى، إذ لا تتجاوز 3%، في المقابل، تمثل التجارة البينية 60% في الاتحاد الأوروبي، و22% بين دول «المجموعة الاقتصادية لجنوب شرقي آسيا»، و20% بين دول «السوق المشتركة لأميركا الجنوبية». وتبرز هوة التجارة البينية في المغرب العربي حتى حين مقارنتها بتجمعات اقتصادية أفريقية، إذ تصل نسبة التجارة البينية بين دول -مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي إلى 30%، وهو أعلى معدل للتكامل التجاري على الصعيد الأفريقي. وتحقق «المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا» ما يعادل 20% من التجارة البينية[17].

المبحث الثالث: اهم التحديات والتهديدات الأمنية لدول المغرب العربي.

يحتل المغرب العربي أهمية كبيرة في العالم العربي، فهو يشكل جناحه الغربي، ويتربع على مساحة إجمالية تبلغ 5.287.081 كلم مربع، أي ما يعادل نسبة 2%. من الوطن العربي، ويبلغ طول شريطه الساحلي 5050 كلم، أي 2% من السواحل العربية كلها، ويبلغ عدد سكانه أكثر من 5 مليون نسمة من عدد أفراد الأمة العربية أي ما مقداره 21% من إجمالي عدد العرب في البالد العربية ويصل الناتج المحلي الإجمالي 985.6 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 62% من الاقتصاديات العربية وهو يحتل

17 الحسن العياشي، (2012)، " الاندماج المغاربي في ضوء الربيع العربي"، مقال نشر على موقع مركز كارنيغي للسلام على الرابط: https://carnegie-mec.org/2012/02/21/ar-pub-47238

موقعا جيوستراتيجيا مهما في العالم إذ يقع على واجهة جنوب القارة الأوربية بين الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في شمال إفريقيا والساحل الصحراوي الافريقي، ويحتوي على نسب معتبرة من الاحتياطات المعدنية والطاقوية كالبترول والغاز والفوسفات وغيرها، بالإضافة إلى مخزونه الثقافي والحضاري من أيام الدولة النوميدية إلى الفتوحات الإسلامية إلى حقبة الأندلس إلى نضال الحركات الوطنية والجهاد ضد المحتل الفرنسي والإسباني والإيطالي[18].

وبعد حصول الدول المغاربية على استقلالها جاءت ساعة الجدال حول الحدود الموروثة عن الاستعمار، بل إن أكبر بلدين وهما المغرب والجزائر تنافسا على زعامة المنطقة. ومما زاد الطين بلة أن نظامي الدولتين مختلف سياسيا اختلافا جذريا. كان للجزائر خيار اشتراكي واضح كما اختار المغرب وبشكل الفت توجها نحو الغرب. وكان من تأثير هذه الخلافات أن وقع نزاع مسلح بين المغرب والجزائر، أو ما بات يعرف بحرب الرمال في أكتوبر/ تشرين الأول 1963. واتسمت هذه الفترة كذلك باستقلال موريتانيا (1960)، الذي عارضه المغرب معتبرا أن أراضي موريتانيا، التي كانت خلال فترة الاستعمار جزءا من أقاليم ما وراء البحار

18 عبد الرزاق مقري (2013)،" الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية" قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة الدراسات، الدوحة –17-18 فبراير/شباط.

الفرنسية، ما هي إلا جزء من التراب المغربي كان تابعا للدولة العلوية قبل أن يقتطعه المستعمر الفرنسي[19].

من اهم المخاطر التي تؤثر على دول المغرب العربي وهناك عوامل قوية جديدة مساعدة على تغيير الأوضاع وقيام علاقات بينية متينة وثابتة ومفيدة وبناء حلم اتحاد المغرب العربي على المدى المتوسط ومن هذه العوامل:

- البعد الأمني ومخاطر التدخل الأجنبي وما يمثله ذلك من تهديدات على الجميع، مما قد يساعد على تشكيل الوعي لدى المسؤولين بضرورة العمل المشترك العاجل كما هو حاصل الآن، مع الانطلاق بدون انتظار لحل المشكل جذريا وبشكل شامل عن طريق تفعيل اتحاد المغرب العربي، وتمثل التوصيات التي انبثقت عن قمة اغدامس مؤشرا إيجابيا على هذا الطريق، وهناك مشكلة الهجرة غير الشرعية التي اتخذت دول المغرب العربي معبرا نحو أوروبا، التي على ازاها اتخذ الاتحاد الأوربي خطوات في سبيل الحد منها عبر اتفاقيات مع دول المغرب العربي كل على انفراد، وليس عبر منظمة (اتحاد المغرب العربي) غير المفعل بسبب الاختلافات السياسية بين اعضاءه.
- قضية الصحراء المغربية (الصحراء الغربية): تتعرض هذه المنطقة الواقعة شمال غرب أفريقيا لنزاع بين المغرب وبين دعاة الاستقلال الصحراويين في جبهة البوليساريو.

[19] ادريس مرزوقي، (2017)،"إدارة الازمات ونزاع الصحراء المغربية"، مطبعة دار الكتاب – الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ص 75-74.

فالصحراء الغربية: مستعمرة إسبانية سابقة، وفي سنة 1884، وضعت إسبانيا تلك الأراضي تحت حمايتها. كما أسست هنالك مراكز تجارية وخلقت لها وجودا عسكريا. وتتوزع الصحراء الغربية إلى منطقتين رئيسيتين هما: وادي الذهب والساقية الحمراء. وحتى عام 1912، تاريخ الحماية الفرنسية بالمغرب، قاتل العديد من القبائل من الصحراء الغربية إسبانيا، القوة الاستعمارية، وذلك بمساعدة من سلطان المغرب. إن العلاقات بين الصحراء الغربية والمغرب قديمة.؛ ففي القرن السادس عشر، دشنت دولة السعديين، الذين حكموا المغرب من 1554 حتى 1660، فترة من النفوذ المغربي في الصحراء الغربية. وقد تجلى هذا التأثير في تقديم بعض القبائل التي تعيش في الصحراء ولاءهم للسلطان المغربي[20].

وفي سنة 1966، دعت الأمم المتحدة إسبانيا إلى مغادرة الإقليم وفقا لمبدأ تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت رقابة الأمم المتحدة[21]، وعلى هذا الأساس ينبغي أن

20 خديجة حمسن فينان متخصصة في العلوم السياسية، جامعة باريس الأولى (بانتيون السوربون)، وبمعهد الدراسات السياسية بباريسIEP ، وباحثة مشاركة بمعهد الدراسات الدولية والاستراتيجية (IRIS). "الجغرافيا السياسية في المنطقة المغاربية بمقياس "الربيع العربي "" قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة الدراسات، الدوحة –17-18 فبراير/شباط.

21 ادريس مرزوقي، (2017)،"إدارة الازمات ونزاع الصحراء المغربية"، المرجع السابق، ص 74.

يوضع ظهور قضية الصحراء الغربية في سياق تصفية الاستعمار في ستينيات القرن الماضي. كما أن حق تقرير المصير أمر قد شرعته الأمم المتحدة، والاستقلال حق معترف به، إلا أن اندماج شعب في دولة أخرى لا يمكن أن يتم دون أخذ رأي ذلك الشعب في الاعتبار. وفي هذه هي الفترة تم تحديد مناطق النفوذ الاستعمارية من قبل الإدارتين الفرنسية والإسبانية، وفي حالة الصحراء الغربية ستصبح حدودا موروثة عن الاستعمار.

يمكن إرجاع أصل هذا الصراع مرة أخرى إلى الإرث الاستعماري والمنازعات المتعلقة بالحدود الصحراوية التي رافقت استقلال المغرب (1956)، والجزائر (1961) وفي سياق استقلال دول المنطقة، وعندما طلبت الأمم المتحدة من إسبانيا مغادرة الصحراء، كان ثمة إجماع حول ضرورة التخلص من الاستعمار، وهو إجماع تشكل من الهيئات الدولية وكذلك من المغرب وموريتانيا والجزائر. لكن هذه الجبهة فشلت في إقناع إسبانيا بمغادرة الصحراء، بل إن هذه الجبهة تفتتت فجأة سنة 1974، عندما بدأ المغرب بمفرده حملة دبلوماسية ضد إسبانيا. وبعد ذلك بعام، وفي سنة 1975، وبعد وفاة الجنرال فرانكو، خرجت إسبانيا من الصحراء، مما تسبب في وضع المغرب يده على الأراضي الصحراوية[22].

كان موقف ليبا من قضية الصحراء هو موقف متقلب طبقا لمصالحها حيث كان موقف ليبيا أول دولة

[22] ادريس مرزوقي، (2017)، المرجع السابق ص 75.

دعمت جبهة البوليساريو عسكريا وماليا قبل أن تتخلى عن تلك الخطط وتقترب من المغرب، اما الموقف التونسي كان موضوعي وعلى الحياد مع ميله للمغرب.

اما عن دور الأمم المتحدة فقد انحصر من خلال وضع عملية التسوية الأممية بالصحراء امام الخيارات المستقبلية وتتضمن[23]:

- إجراء الاستفتاء.
- منح حكم ذاتي موسع في إطار السيادة المغربية.
- تقسيم الصحراء بين البوليساريو والمغرب.
- سحب بعثة مينورسو من الصحراء.

وظلت هذه الخيارات تراوح مكانها رغم تبدل ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة الخاصين بقضية الصحراء، فخلاصة نزاع قضية الصحراء هو إن الصراع في (الصحراء الغربية) يخفي تنافسا شديدا بين الجزائر والمغرب على الهيمنة والزعامة في المنطقة المغاربية.

[23] مصطفى الخلفي، (2004)،" أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية" نشر على موقع الجزيرة نت بتاريخ 3 أكتوبر.

المبحث الرابع: ازمة الثورة في تونس وليبيا بين التحول الديمقراطي والصراع على السلطة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة حالة الثورة في تونس (المطلب الأول) التي أشعلت فتيل هذه الثورات التي أطاحت بأنظمة مستبدة وخلقت إصلاحات سياسية في أنظمة أخرى ثم نتناول الثورة في ليبيا والتحولات الجديدة في ظل تشابك المصالح والتدخلات الخارجية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تونس

كانت ثورة تونس الخضراء (عروس الثورات العربية) وهي ثورة الياسمين حيث أصبحت نموذجا انطلقت منه ما سمي بربيع الثورات العربية ضد الطغيان والفساد الذي نخر جسد غالبية الأنظمة العربية. فقد سارت تونس بخطى ثابته نحو التحول الديمقراطي حتى صارت وفقا للأغلب التصنيفات الدولية، دولة ديمقراطية، مقارنة بباقي التجارب العربية التي أما أجهضت ثوراتها بثورات مضادة ويأس شعبي أو لم تقو على استمرار المضي في مسيرها نحو الديمقراطية، لذا أصبحت بذلك ثورة تونس الاستثناء[24].

فقبل ثورة الربيع العربي "كان النظام السياسي في تونس من اكثر الانظمة العربية استبدادا وانغلاقا في العالم العربي، بينما

[24] انس الملع، (2022)،" الانقلاب الرئاسي على الديمقراطية في تونس: الخلفيات والأسباب"، مجلة المعهد المصري، العدد 25 ابريل.

الشعب التونسي من اكثر الشعوب تجانسا وتعليما وتقدما مما خلق فجوة كبيرة بين تطلعات الشعب وحقيقية النظام السياسي"[25].

في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010، أشعل المواطن التونسي (محمد البوعزيزي) نفسه وأشعل فتيل ثورة الشباب العربي ولم تهدا الثورة ألا برحيل وهروب "زين العابدين بن علي" (1987-2011) في 14 كانون الثاني/ يناير 2011، إلى العربية السعودية، "وبعد شغور منصب الرئيس التونسي بعد فراره وطبقا للفصل 57 من الدستور التونسي، أعلن يوم 15 كانون الثاني/ يناير 2011 تولي رئيس مجلس النواب "محمد فؤاد المبزغ" منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة"[26]، وشكلت حكومة انتقالية برئاسة الوزير الأول "محمد الغنوشي" ضمت عددا من زعماء المعارضة واستقالت بعد فترة أي في 27 كانون الثاني/ يناير 2011 لرفض الشارع التونسي لها، لتبدأ حكومة جديد تهيئ لدستور جديد وانتخابات حرة نزيهة تأتي بقيادات يمكن محاسبتها عن أي خطا تقع فيه حيث أوكل الرئيس التونسي المؤقت للوزير السابق "الباجي قائد السبسي" في عهد الرئيس السابق بورقيبة بتشكيل الحكومة الجديدة في 7 آذار/ مارس 2011، وقد كانت عودة المنفيين من أهم نتائج الثورة فعاد كل من "كمال الجندوبي" رئيس الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الإنسان، و"منصف المرزوقي" زعيم المؤتمر الوطني من اجل

---

[25] دينا شحاته (2011)، مريم وحيد "محركات التغيير في العالم العربي "مجلة السياسة الدولية العدد (184) المجلد 46، ابريل /نيسان ص11.

[26] (موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

الجمهورية، والمعارض الإسلامي الداعية "راشد الغنوشي" زعيم حركة النهضة. وتم أطلاق سرح السجناء السياسيين البالغ عددهم 1800 سجين وباقي سجناء الرأي والحق العام صباح يوم 19 كانون الثاني/ يناير 2011. ولم تكن الثورة التونسية ونجاحها دون تضحيات فحسب إحصائية لفريق مجلس حقوق الإنسان بلغت حصيلة القتلى الذين سقطوا خلال اندلاع الثورة 219 شخصا.

يلاحظ انه بعد انهيار نظام بن علي، تفجر صراع بين النخب السياسية والثقافية حول طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، وعوض أن تتم التهيئة الهادئة والعميقة لمناقشة هذه القضية الحساسة، اكتسى الحديث عنها صبغة حادة، لم تخل من تشنج وتبادل للاتهامات بين الإسلاميين والعلمانيين[27].

وفي مرحلة من تطور الثورة التونسية أجريت انتخابات ديمقراطية لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي بتاريخ 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، اتسمت بالمشاركة الشعبية الكبيرة، وصوت الناخب لاختيار حركة النهضة الإسلامية بالمرتبة الأولى وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية بالمرتبة الثانية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات بالمرتبة الثالثة وحازت الانتخابات على رضا الناخب التونسي والمجتمع الدولي على الرغم من بعض الاعتراضات هنا وهناك والتي لم تؤثر على النتيجة النهائية.. وفي أول اجتماع للمجلس التأسيسي تم انتخاب "منصف المرزوقي"

---

[27] طارق حسن، (2014)،"من الثورة إلى الدستور... الهوية والديمقراطية في دستورانية الربيع"، منشورات سلسة الحوار العمومي، دار طوب بريس، لرباط – المغرب، الطبعة الأولى، ص20.

رئيسا للجمهورية و"حمادي الجبالي" رئيسا للحكومة التونسية للفترة المقبلة.

من مجريات الانتخابات فقد فاز حزب النهضة "الإسلامي" في الانتخابات وكان أكثر رشدًا في توزيع المناصب القيادية (رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الانتقالي) على أحزاب لا تنتمي إلى خطه الأيديولوجي، لكن الانتخابات البرلمانية التونسية في عام 2014 أسقطت حكم الإخوان (النهضة) وفاز تكتل "نداء تونس" بالأغلبية، ثم جاءت الانتخابات الرئاسية لتخرج الإخوان من المنافسة ولتضع الثورة التونسية أمام أفق ديمقراطي أكثر رحابة واستقرارًا[28].

وأكد المفكر العربي الدكتور عزمي بشارة أن الانتقال السلس للديمقراطية الذي تشهده تونس يرجع إلى أنها دولة ذات مؤسسات قوية، بالإضافة إلى التجانس على مستوى الهوية، وكذلك وجود نخبة تونسية مجربة، مشيرا إلى أن القوى الثورية هي التي تحكم الآن في تونس.

مضيفا أن نخبة النظام السابق في تونس والتي بقيت بعد رحيل الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" اقتنعت أن النظام انتهى ويجب عليها أن تساهم في الانتقال، ولذلك فإن الحقبة التي مرت وكانت فيها بقايا النخبة السابقة التي قادت عملية تسليم السلطة لها دور يجب التأكيد عليه، مشيرا إلى أن من حكم في تونس خلال المرحلة الانتقالية هم أتباع فكر الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، لكنهم أدركوا أن هذا النظام انتهى وان

[28] - محمد السعيد إدريس (2015)،" مستقبل النظام العربي... مرجع سابق.

أفضل شيء هو أن يساهموا هم في عملية التحول الديمقراطي[29]. وساهم حياد الجيش على استقرار الوضع الأمني في تونس.

وقطعت تونس بذلك شوطا كبيرا وقدمت درسا بليغا في الديمقراطية وعبرت عن رقي شعبها المتحضر. وبدأت تونس دورها القومي من خلال تحركها لدعم أواصر الأخوة العربية فقام الرئيس المنصف المرزوقي بجولة مغاربية شملت المغرب وموريتانيا والجزائر وليبيا، هدفها الأساس إحياء اتحاد المغرب العربي المجمد بسبب الخلافات السياسية لبعض دول المغرب العربي. وإيجاد الحلول لجميع الخلافات التي تعرقل الاندماج لدول المغرب العربي وتوحيد الرؤى العربية من اجل النهوض بالواقع العربي إلى بر الأمان.

مثلت التجربة التونسية حالة متفردة في صيرورات البناء الدستوري العربي الجديد سواء من حيث الحوار من أجل التعاقد على الوثيقة الدستورية، أو من خلال الفلسفة الجديدة المكرسة في أحكامها ومقتضياتها[30].

وعند انتخاب الرجل الدستوري (قيس سعيد) عبر انتخابات اتسمت بالشفافية لسنة 2019، على المرشح الاقتصادي القوي نبيل القروي في الجولة الثانية للانتخابات، خطى خطوات كبيرة وجريئة نحو ترسيخ دولة القانون حتى أن

---

[29] رضا سالم الصامت (الدكتور عزمي بشارة، وكتب جديدة عن ثورات الشعوب العربية: في الثورة والقابليَّة للثورة) موقع دنيا الرأي بتاريخ 2012/2/24.

[30] أمحمد المالكي، (2017)،"توزيع السلط في الدساتير العربية الجديدة (المغرب- تونس- مصر)"مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ملحق المؤتمر السنوي الرابع، العدد 2 الجزء الأول، أيار/مايو، ص 97.

البعض وصف قيامه بحل البرلمان والقضاء، انقلاب على الديمقراطية، فهل كانت اجراءاته انقلابا فعلا أم حفاظاً على الدولة ومكانتها الدستورية من عبث الأحزاب والتيارات السياسية، هذا ما تفرزه قادم الأيام عبر صناديق الاقتراع أم بثورة مضادة تعيد تكرار فوضى الثورات السابقة.

المطلب الثاني: ليبيا

أما ليبيا البلد المغاربي الذي وصله لهيب النار التونسية بعد أن تجاوزه إلى مصر واليمن فتمثل حالة فريدة. حدث فيها انقلاب عسكري في العام 1969، نتج عنه نظام دكتاتوري مستبد لابد وأنه قد دخل التاريخ كمنافس قوي للحصول على المراتب الأولى لأسوأ دكتاتوريات القرن العشرين. كان لهيب النار قويا فقضي على عرش العقيد معمر القذافي بعد حرب دامت (246 يوما) نتج عنها دمار رهيب في الأرواح وفي البنية التحتية وفي نفوس البشر[31].

في ليبيا عندما كان العقيد "معمر القذافي" يعد ابنه "سيف الإسلام" لتولي الحكم عنه، لتكون عائلة القذافي هي الماسكة بدواليب الحكم بليبيا، فمنذ (ثورة) الفاتح في 1 أيلول/ سبتمبر 1969، عندما قاد العقيد معمر القذافي وهو في سن 34 من عمره، انقلابا على الإمام احمد السنوسي وهو ماسك بالسلطة والحكم بالحديد والنار، حتى قيام شباب ثوار ليبيا ومن مدينة بنغازي التي

31 مصطفى عمر التير (2013)،" رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي"، قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة الدراسات، الدوحة –17-18 فبراير/شباط.

انطلقت منها المظاهرات والثورة بتاريخ 17 شباط / فبراير 2011، والتي سقطت بيد الثوار وبدأت المدن الليبية تتساقط الوحدة تلو الأخرى، ورفعت المظاهرات العلم الليبي في الحقبة الملكية التي امتدت ما بين 1951 وحتى انقلاب القذافي في عام 1969، واستمرت المعارك دائرة بين كتائب القذافي المدافعة عنه وبعض مرتزقته (من الدول الإفريقية المجاورة) وبين الثوار الشباب وتشكل المجلس الانتقالي الليبي من قبل المعارضين المنشقين عن نظام القذافي والذي بدأت الدول تعترف به بعد أن صدر قرار مجلس الأمن (1973) باستخدام حق التدخل واستخدام القوة ضد قوات القذافي.

وبعد أشهر من المعارك بين الثوار وكتائب القذافي بين كر وفر بينهما وتحت قصف قوات الناتو لكتائب القذافي وإضعافها ومن ثم قتل اثنين من أبناء القذافي ثم أسر العقيد "معمر القذافي" في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011، ونقلت الفضائيات لحظة أسره ثم اقتياده من قبل الثوار حيث جرى إعدامه والتمثيل بجثته، وبعد مقتل العقيد معمر القذافي، "أعلن حلف شمالي الأطلسي عزمه على وقف العمليات العسكرية والبدء بتأسيس دولة ليبية جديدة تحقق أهداف ثورة شعبية"[32].

لقد كان للقبائل الليبية دور كبير في القضاء على نظام معمر القذافي حيث مثلت قبيلة (ورفله) وهي اكبر قبائل ليبيا التي أنظمت للثورة الشبابية في 20 شباط/ فبراير 2011، وقبيلة (ترهون) وقبيلة (الزاوية) في جنوب ليبيا في المناطق النفطية، وقبيلة

[32] مسعود ظاهر (نموذجان من ثورات الربيع العربي: تونس وليبيا) جريدة (السفير) العدد (12032) بتاريخ 2011/11/9.

(الزنتان)، وقبيلة (مصراته) وقبيلة (العبيدات)، وقبيلة (المقارحة) وقبيلة (أولاد سليمان) وقبيلة (القذاذفة)" قبيلة العقيد معمر القذافي" والتي بدا انهيارها بعد انشقاق احمد قذاف الدم ابن عم العقيد معمر القذافي"[33] وتبرز أهمية دور القبائل الليبية بسبب عدم وجود جيش قوي منظم، وكذلك لها دور أخر هو التنافس على المصالح فقط حيث جرت اشتباكات بين بعض القبائل في مناطق الزنتان والزاوية، صرح على أثرها وزير الدفاع الليبي في الحكومة الانتقالية بأنه سيستخدم القوة لإنهاء هذه الاشتباكات.

إن الذي حصل للعقيد "معمر القذافي" بعد أسره ومقتله أثار الاستياء لدى الرأي العام العربي والدولي، لأنه اسر ثم قتل بعد ذلك وكان الأجدر (بالثوار) إلقاء القبض عليه ومحاكمته علنا ليكشف للعالم أسراراً كثيرة منها (الانقلاب على الإمام السنوسي، وحرب تشرين الاول/ أكتوبر 1973، ودعمه لإيران بحربها ضد العراق، وموقفه من القضية الفلسطينية، واحتلال العراق للكويت والحصار عليه، وقضية لوكربي، وقضية الصحراء المغربية، وقضية الامام موسى الصدر اللبناني ومشاكل كثيرة عاشتها الأمة العربية) كان من الممكن كشفها لولا تسرع أو حقد الثوار عليه أو صدور أوامر من الناتو وقيادة الدول التي شاركت بحربها "العدوانية" ضد ليبيا لتصفيته وفق ما صرح به "محمود جبريل" في حوار مع قناة العربية بعد استقالته من منصبه كأمين للمجلس الانتقالي، وقد صرح المجلس الانتقالي بأنه ستتم محاكمة من قام بعملية التصفية للعقيد معمر القذافي.

---

[33] دينا شحاتة، ومريم وحيد، مجلة السياسة الدولية المصدر السابق، ص15.

إن تصوير وتشويه الزعامة العربية هو تضليل إعلامي غربي بامتياز، رغم إننا ضد هكذا طغاة تمادوا باستبدادهم واستخفافهم بكرامة وثروات البلاد العربية وانتهاكهم لحقوق الإنسان العربي.... إلا إن القانون يسمو فوق كل الاعتبارات الأخرى، وليس بمثل هذه الأفعال تبنى الدول الديمقراطية أي دولة القانون والمؤسسات وحقوق الإنسان. لقد ترك القذافي سمعة سيئة لا بالنسبة للشعب الليبي وحده بل للشعب العربي بسبب تخبطه السياسي، وينتقد الدكتور خير الدين حسيب في مقال نشر في جريدة القدس العربي في شهر سبتمبر/ أيلول 2011، العقيد معمر القذافي حيث يقول انه "بدلاً من أن يجعل من ليبيا، بمواردها النفطية الكبيرة وبعدد سكانها المحدود ومن خلال حكم ديمقراطي سليم، دولة حديثة تكون انموذجاً يشع عربياً ويؤثر إيجابياً في الدائرة الإفريقية أيضاً، أصبح النموذج الذي يثير السخرية ويمثل واحداً من أبشع الأنظمة القمعية العربية وتميز بامتياز بذلك واستحق الإسقاط"[34]، وما زالت ليبيا غير مستقرة فبين الحين والأخر تحصل مناوشات بين فصائل الثوار في بعض المناطق والبعض متخوف من نشوء حرب أهلية بين المدن والقبائل الليبية وبعض القبائل تطالب بإقامة أقاليم مستقلة عن السلطة المركزية كما طالبت به قبائل مدينة (البريقة) وهي المخاطر المحدقة في تقسيم ليبيا وهي ما أثارت مخاوف (مصطفى عبد الجليل) رئيس المجلس الوطن الانتقالي من خلال تهديده لبعض الدول المجاورة التي تدعم بعض عناصر نظام العقيد معمر القذافي لزعزعة استقرار ليبيا.. مهددا إياها بإعادة

[34] خير الدين حسيب (ليبيا.. إلى أين بعد سقوط نظام القذافي... ولكن؟) جريدة (القدس العربي) بتاريخ 8/25/ 2011.

النظر في العلاقات الدبلوماسية بين طرابلس وجيرانها ممن يستقبلون وجوه النظام السابق، وطالبت بتسليم أنصار العقيد الليبي الراحل معمر القذافي الذين فروا من البلاد.

ولم يحدد رئيس المجلس الوطن الانتقالي مصطفى عبد الجليل دولا بعينها، لكنه قال إن ليبيا تحدثت إلى دول عربية وأفريقية في هذا الأمر، وشدد في مؤتمر صحفي في طرابلس عقده يوم السبت 2012/2/25، على أن علاقات ليبيا مع الدول المجاورة ستقوم على الموقف الذي ستتبناه حين يتصل الأمر بتسليم مجرمين وأشخاص ملاحقين، موضحا أن علاقات ليبيا المستقبلية ستستند إلى مستوى تعاون هذه الدول معها بشأن هذه القضية، واتهم عبد الجليل دولا مجاورة من دون أن يسميها بأنها "ملجأ لأعداء للشعب الليبي وتتجاهل طلبات المدعي الليبي بهدف تسليمهم"[35].

تتعدد أوجه الأزمة الليبية الحالية، وتواجه الحكومة في كل وجه من أوجهها تحديات كبيرة. ومن تلك الأوجه مهمة أعادة تنظيم البلاد وبناء الدولة، وإرضاء الشعب الليبي، إلى صعوبة تحقيق الأمن، وجمع السلاح من المدنيين غير المنضبطين رغم انتهاء مهمتهم في إسقاط نظام القذافي، إلى الجانب الاقتصادي والمتمثل في نقص التمويل رغم المليارات المتمثلة في استثمارات ليبية في العديد من الدول بالعالم والمهددة بالضياع، والأموال الليبية التي تم تجميدها في عدد من الدول الأوروبية والولايات

35 موقع الجزيرة نت بتاريخ 2012/2/25.

المتحدة، ويواجه الافراج عنها واستردادها صعوبات غير معروف ما ستحتاجه من وقت. وهناك أيضا عودة تصدير البترول والغاز إلى ما كانا عليه، واللذان يشكلان أكثر من 95% من دخل الدولة، وبناء سياسة خارجية تراعي مصالح ليبيا وشعبها[36] .

حيث تعيش ليبيا امتحانا صعبا، لم يسبق له مثيل منذ نجاح ثورتها في 17 فبراير/ شباط2011، حيث لم تشهد مثل هذا الانقسام بهذه الحدة، ولا سيما داخل المؤسستين العسكرية والأمنية التي انحاز بعضها (للجنرال المتقاعد لخليفة حفتر)، متجاوزا هيأة الاركان ومستخدما سلاح الدولة بما في ذلك الطيران ضدها، بدون العودة للقيادات العسكرية العليا، وظل بعضها الآخر وفيا للشرعية وللمؤسسات التي انتخبها الشعب الليبي مؤكدا انضباطه العسكري، وتداعيات اللجوء إلى السلاح لحل الخلافات بين أبناء البلد الواحد، وهو ما يهدد النسيج الاجتماعي ووحدة ليبيا وفصل شرقها عن غربها[37].

- هناك تحدي خطير يتمثل بدمج العناصر المقاتلة التي شاركت بالثورات بالقوات النظامية التي كانت موجودة قبل الثورة، ويبرز هذا التحدي بشكل واضح في ليبيا حيث يطالب آلاف العناصر الذين حملوا السلاح وقاتلوا نظام القذافي بدمجهم في أجهزة الدولة الأمنية، كما وقعت

---

[36] - Un an après, les défis de la Libye, ***L'Express*** du 17 Février 2012.

[37] محمد بوبوش (2017)، " التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة"، دار الخليج للنشر، عمان/، الأردن، الطبعة الأولى، ص 142.
معضلة إدارة الفترة الانتقالية بليبيا بعد ثورة 17 فبراير ضعف الدولة وانتشار الميليشيات"،

العديد من الاشتباكات المسلحة بين هذه المجموعات التي سيطر بعضها على مناطق تبعد عن العاصمة، ولا تزال الدولة حتى هذه اللحظة تواجه مشكلة في بسط سيادتها على جميع أقاليم ليبيا.

- هناك تحدي اخر هو محاولة البعض إجراء الانتخابات في ظروف غير مناسبة، فالاستعجال في إجراء الانتخابات الذي قد يستغل من قبل بقايا الأنظمة الاستبدادية والقوى التي تملك المال السياسي والدعم الدولي والإقليمي، يؤدي إلى عرقلة مبدأ التوافق الوطني الذي يقوم على القواسم المشتركة بين القوى السياسية، ومكونات الشعب القومية والطائفية والمذهبية[38].
- إضافة إلى ذلك فليبيا مهددة بخطر التفتت الترابي ومحاولة تأسيس كيانات مستقلة داخل التراب الليبي قد تمتد آثاره إلى الجوار[39].
- بعد الانتخابات نجح التيار الليبرالي في منافسة الإسلاميين، لكن آلت السلطة الفعلية للميليشيات المسلحة التي

---

[38] فاخر جاسم: الاحتجاجات الشعبية العربية وآفاق تطورها الديمقراطي، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمرك، الأكاديمية العربية في الدانمرك وجامعة المستقبل في اليمن، ص: 151.

[39] خالد حنفي علي: سيناريو برقة.. الكيانات المستقلة على الحدود العربية الإفريقية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية العدد 185، يوليو2011، وقد ارتأت المجلة تحديث بعض معلوماته ومؤشراته بعد إعلان برقة إقليميا فيدراليا الثلاثاء 6 مارس 2012. http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2246/تحليلات/شرق-أوسط/سيناريو-برقة%20.aspx

مازالت ترفض تسليم ما لديها من ترسانة عسكرية هائلة استولت عليها من مخازن سلاح جيش القذافي، ومازالت تهدد ليبيا بالتقسيم والفوضى.

فهل يصل الشعب الليبي ونظامه الجديد إلى قناعة بناء ليبيا ديمقراطية حديثة تشع أملا لغد أفضل وإجراء انتخابات حرة نزيهة يشارك بها الشعب الليبي قاطباً وتحقق العدالة الاجتماعية لتصب في صالح الشعب الليبي المتشوق للحرية والعيش بكرامة، على الرغم من أن المشهد السياسي يؤشر وبوضوح على عجز الفاعلين والنخب في المشهد السياسي وعلى الساحة الليبية، عن قيادة السفينة الليبية إلى بر الأمان، حيث لم يستطيعوا تحمل مسؤولياتهم في تدبير الانتقال الديمقراطي ما بعد الثورة.

المقاربة بين (تونس، ليبيا) التي قامت في كل منها ثورة اطاحت برمز من رموز الطغيان والاستبداد في عالمنا المعاصر بتزامن وتنسيق تاريخيين، لا تخلو بالضرورة من الانعطاف على مفهومي (دولة الرعاية والدولة الريعية) بالرغم من الخلط الشائع بين المفهومين[40]، فبينما ينصرف الأول إلى حكومة تقدم سياسات تخفف حدة الفوارق الاجتماعية عبر مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تحقيق الاحتياجات الاقتصادية والتعليمية والصحية والبيئة، بأنماط مختلفة تعكس اختلافات في غني وفقر هذه الدول كما يعكس البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعلاقات

40 - أم العز علي الفارسي (2013)،" الاقتصاد وبناء الدولة مقاربة أولية؛ لدول الربيع العربي تونس . مصر . ليبيا" ندوة مركز الجزيرة للدراسات- ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، بالدوحة – 71 و71 فبراير/شباط

الاجتماعية والتكوينات التاريخية كما هو حال (تونس)، بينما ينطبق نموذج الدولة الريعية على ليبيا التي يعتمد دخلها على ريع النفط الذي يعد من هبات الطبيعة، وتنحصر حوله الحياة الاقتصادية التي يحدد مستوي المعيشة، ولا يرتبط ذلك بالجهد أو الإنتاجية المبذولة ولكن بالعرض والطلب، ورغم تباين مستوي الدخل وعدد السكان والطبيعة الجغرافية من حيث كبر وصغر وغني وفقر هذه الدولتين إلا أن امكانية المقارنة بين شعبيهما اقتصادياً قائمة على اعتبارات موضوعية أدت إلى الثورات وفقا لمنطق التاريخ ولمحددات ومبادئ برامج دولة الرعاية، ولا توجد اختلافات كبيرة بين هذه الدولتين في نتائجها النهائية[41].

هناك أنواع أربعة مميزة من الجماعات المسلحة في ليبيا الآن هي: اللواءات الثورية، واللواءات غير المنظمة، ولواءات ما بعد الثورة، والميليشيات. فقد تكوّنت عدة أنواع من الهياكل التنسيقية المحلية أثناء وبعد الحرب، بما في ذلك المجالس العسكرية واتحادات الثوار، التي اكتسبت أهمية منذ نهاية القتال.

هناك صراع على السلطة يجري حاليًّا حول إعادة بناء الجيش الوطني. وتعتبر الكتائب الثورية نفسها "حراس الثورة" ولا يثقون في وزارة الدفاع ولا الجيش الوطني لعدم حدوث أي تغيير في الكثير من قياداتها زمن الحرب. وللحفاظ على "المُثُل العليا للثورة" أنشأت الكتائب الثورية شبكةً وطنية من الاتحادات الثورية أطلقت عليها اسم الدرع الوطنيNational Shield (درع ليبيا). ويضم الدرع الوطني أربع فرق موزعة على أنحاء ليبيا شرقًا وغربًا ووسطًا

[41] مجموعة باحثين (2004)، (المجتمع والاقتصاد أمام العولمة) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، من ص120- 124.

وجنوبًا، وهو ما يعكس قواعد السلطة الإقليمية للكتائب الثورية في منطقة مصراتة، وتم دمج 7.000 مقاتل ثوري في الفرقة المركزية لهذه القوات.

إنّ الطريق إلى الدولة طويل وشاق، ومزروع ربما أيضاً بالأشواك، إذ إنّ ما خلّفه عصر القذافي يتطلّب وقتاً وجهداً وإخلاصاً من أجل الوطن، ولا أحد سواه، وعلى الليبيين أن يكونوا على استعداد لذلك[42]. وابرام عقد اجتماعي بين جميع الفرقاء الليبيين من اجل بناء الدولة، دول المواطن والعدالة الاجتماعية بوصاية القانون.

[42] ليبيا وتحديات بناء الدولة، البيان الإماراتية، 20 مارس 2014
http://www.albayan.ae/opinions/our-opinion/2014-03-11-1.2078261

الخاتمة

اذن تواجه ثورات الربيع العربي وازماتها المتلاحقة من مجموعة تحديات اثرت كذلك على دول المغرب العربي نوجزها بما يأتي:

- التحدي السياسي: من خلال الانتقال من نظام استبدادي تسلطي، إرثي، أبوي، إلى نظام ديمقراطي منفتح.
- التحدي الاقتصادي والاجتماعي: عبر الانتقال من نظام اقتصادي ريعي، مسير مركزيا وغير تنافسي، إلى اقتصاد حر تنافسي يضمن حماية الأفراد وتطوير الفرد والجماعة بشكل منسجم.
- التحدي الثقافي: اي الحفاظ على مكان الهوية واللغة والدين، وإبراز الهوية الوطنية على حساب الهوية العرقية أو المذهبية.
- التحدي الأمني: يعبر عنه بتحقيق الأمن الداخلي والخارجي، باحترام كرامة وحقوق الإنسان وحماية الحقوق والحريات الأساسية، كما ضمنها الدستور.
- تحدي الحوكمة: ومنع تدهور الدولة، ومكافحة الفساد بالتطبيق الفعلي للمساءلة وإرساء نظام ديموقراطي حقيقي.

- التحدي القيمي: أي الارتباط إلى مجتمع يستند على قوانين وقواعد سليمة

- تحدي الاندماج بين الدول العربية والمغاربية لارتباطها بمقومات الوحدة الاجتماعية والدينية والثقافية واللغة التاريخ المشترك.

السؤال هل ثورة شباب تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن وباقي الثورات سوف ترسي نظام إقليمي جديد للمنطقة العربية؟ والإتيان بنظام عادل مجتمعيا يضع نصب عينه خدمة الوطن والمواطن أولا، هذا ما يترقبه الشارع العربي.

والسؤال المطروح ألان هل الأنظمة الجديدة هي أفضل من الأنظمة السابقة؟، وهذا مرتبط بالتجربة التي سوف تحكم تلك الأنظمة سواء في تونس أو مصر أو ليبيا أو اليمن..... الخ، لكن يرجح إنها ستكون أفضل مما كانت عليه الأنظمة السابقة له أتيح لها ما تصبوا اليه دون أي تدخل خارجي أو انقلاب داخلي، وتبقى صناديق الاقتراع الفيصل الحقيقي للشعب في اختيار النظام ونوع الحكم الديمقراطي، ويبقى الهدف الأساس من ثورات الربيع العربي هو احترام "إرادة الشعوب" وكرامتها وعيشها الكريم واحترام مبدأ "تتداول السلطة" وممارسة الديمقراطية الحقيقية وتحقيق العدالة الاجتماعية وغيرها من حقوق المواطن العربي.

استمرار النزاعات والتوترات يزيد من تفاقم ظروف عدم الاستقرار داخل الكيان المغاربي، ويشكّل عدم حل النزاع الصحراوي عائقًا أساسيًّا أمام هذا المشروع. مع ذلك أعادت الثورات الديمقراطية توزيع الأدوار وطرحت بأكثر حدّة إشكالية الزعامة على المستوى الإقليمي، فيصعب قيام اتحاد مغاربي ما لم يتحقق التعاون الاقتصادي الشامل، ولم تتوحد الخيارات

الاستراتيجية الجوهرية على المدى البعيد43. يتبين من ذلك ان مستقبل النظام العربي يرتبط بمستقبل إعادة بناء الدولة الوطنية.

التوصيات:

- العمل على إعادة بناء الجيش ليكون جيشا وطنيا ولاؤه لله تم للوطن، بعيدا عن كل التجاذبات السياسية، وكذلك تفعيل جهاز الشرطة وبناء المؤسسات الأمنية الكفيلة بحماية الوطن والمواطن.
- القضاء على تعدد وتضارب الانتماءات الجهوية والقبلية والحزبية والتركيز فقط على الانتماء والولاء الوطني، والعمل على بناء دولة القانون والمؤسسات.
- بسط هيبة الدولة وجمع السلاح المنتشر في الأيادي غير النظامية، والتوصّل إلى توافق يحل أزمة استيلاء المسلّحين على مناطق إنتاج النفط التي هي ليست ملكاً خاصاً، وإنما هي للشعب ولأجيال قادمة.
- الحفاظ على استقلالية القضاء وتحقيق العدالة الاجتماعية.

[43] الحسان بوقنطار (2012)، "أي افق للمغرب الكبير في ظل الربيع العربي"، جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية، في عددها المنشور في 17 فبراير / شباط.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم أبراش، (2011)، ("الثورات العربية.. في عالم متغير" دراسة تحليلية) ضمن سلسلة (كتاب الجيب) منشورات الزمن العدد (55).
- إبراهيم أبراش، (2012)، («الإسلاميون» وصلوا إلى السلطة في العالم العربي) مقال منشور على موقع العرب اولاين بتاريخ ا أيار/ ماي.
- أم العز علي الفارسي، (2013)،" الاقتصاد وبناء الدولة مقاربة أولية؛ لدول الربيع العربي تونس . مصر . ليبيا" ندوة مركز الجزيرة للدراسات- ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، بالدوحة – 14-17 فبراير/شباط.
- تقرير نشر على موقع الجزيرة نت بتاريخ 2011/5/1.
- الحسان بوقنطار (2012)، "أي افق للمغرب الكبير في ظل الربيع العربي"، جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية، في عددها المنشور في 17 فبراير / شباط.
- أوريد حسن، (2010)، (مرآة الغرب المنكسرة)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر الرباط، الطبعة الأولى.
- طارق حسن، (2014)،"من الثورة إلى الدستور... الهوية والديمقراطية في دستورانية الربيع"، منشورات سلسة الحوار العمومي، دار طوب بريس، لرباط – المغرب، الطبعة الأولى.
- عبدالوهاب كريم حميد، (2013)،" مستقبل النظام السياسي العراقي في ظل ثورات الربيع العربي"، منشورات

المؤتمر العلمي الرابع، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية.

- خالد حنفي علي، (2012)،" سيناريو برقة.. الكيانات المستقلة على الحدود العربية الإفريقية"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية العدد 185، يوليو2011، وقد ارتأت المجلة تحديث بعض معلوماته ومؤشراته بعد إعلان برقة إقليميا فيدراليا الثلاثاء 6 مارس. http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2246/تحليلات/شرق-أوسط/سيناريو-برقة%20.aspx

- خديجة حمسن فينان (2013)، "الجغرافيا السياسية في المنطقة المغاربية بمقياس "الربيع العربي "" قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة الدراسات، الدوحة –17-18 شباط/ فبراير.

- مصطفى الخلفي، (2004)،" أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية" نشر على موقع الجزيرة نت بتاريخ 3 أكتوبر.

- خير الدين حسيب (2011)، (ليبيا.. إلى أين بعد سقوط نظام القذافي... ولكن؟) جريدة (القدس العربي) بتاريخ 25 اب / أغسطس.

- دراسة نشرت على موقع: https://sotor.com

- سهام الدريسي، (2017)،" القومية في المنطقة العربية الواقع والمستقبل"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، الطبعة الأولى.
- دينا شحاته (2011)، مريم وحيد "محركات التغيير في العالم العربي "مجلة السياسة الدولية العدد (184) المجلد 46، ابريل /نيسان.
- رضا سالم الصامت (2012)، (الدكتور عزمي بشارة، وكتب جديدة عن ثورات الشعوب العربية: في الثورة والقابليَّة للثورة) موقع دنيا الرأي بتاريخ 24 شباط/ فبراير.
- عبد الرزاق مقري (2013)،" الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية" قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة الدراسات، الدوحة –17-18 فبراير/شباط.
- كمال عبدالطيف، (2017)،" انفجارات 2011 في العالم العربي تحولات وافاق"، منشورات دفاتر سياسية، مطبعة النجاح الدار البيضاء الطبعة الأولى.
- العربي جعايدي (2012)، (بطالة الشباب، برميل بارود) جريدة الاتحاد الاشتراكي العدد (9993) بتاريخ 20كانون الثاني / يناير.
- الحسن العياشي، (2012)، " الاندماج المغاربي في ضوء الربيع العربي"، مقال نشر على موقع مركز كارنيغي للسلام على الرابط: https://carnegie-mec.org/2012/02/21/ar-pub-47238

- فاخر جاسم (2013)،" الاحتجاجات الشعبية العربية وآفاق تطورها الديمقراطي"، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، الأكاديمية العربية في الدانمارك وجامعة المستقبل في اليمن.
- كريم مروة (2011) (أي مستقبل للعالم العربي في ظل الثورات العربية المعاصرة) محاضرة ألقاها في تجمع الرسالة بلبنان بتاريخ 2011/10/7. نشرت بتاريخ 24/اكتوبر على موقع:.www.aloufok.net
- ليبيا وتحديات بناء الدولة، البيان الإماراتية، 20 مارس 2014
- أمحمد المالكي، (2017)،"توزيع السلط في الدساتير العربية الجديدة (المغرب-تونس- مصر)"مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ملحق المؤتمر السنوي الرابع، العدد 2 الجزء الأول، أيار/مايو.
- مجموعة باحثين (2004)، (المجتمع والاقتصاد أمام العولمة) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد السعيد إدريس (2015)،" مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية"، مقال منشور على الرابط: http://www.acrseg.org/36543
- محمد بوبوش (2017)، " التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة"، دار الخليج للنشر، عمان/، الأردن، الطبعة الأولى، معضلة إدارة الفترة الانتقالية بليبيا بعد ثورة 17 فبراير ضعف الدولة وانتشار الميليشيات".

- ادريس مرزوقي، (2017)،"إدارة الازمات ونزاع الصحراء المغربية"، مطبعة دار الكتاب – الدار البيضاء، الطبعة الأولى.
- مسعود ظاهر (2011)، (نموذجان من ثورات الربيع العربي: تونس وليبيا) جريدة (السفير) العدد (12032) بتاريخ 11/9.
- مصطفى عمر التير (2013)،" رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي"، قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة الدراسات، الدوحة –17-18 فبراير/شباط.
- مصطفى عمر التير (2014)،" صراع الخيمة والقصر، رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي" منشورات منتدى المعارف، بيروت، الطبعة الأولى.
- معن بشور (2011)، "الثورات العربية في عامها الأول هنا حققت وهنا أخفقت أهدافها "في حوار مع ريما زهار، موقع إيلاف الالكتروني بتاريخ 12/28.
- انس الملع، (2022)،" الانقلاب الرئاسي على الديمقراطية في تونس: الخلفيات والأسباب"، مجلة المعهد المصري، العدد 25 ابريل.
- موقع الجزيرة نت بتاريخ 2012/2/25.
- موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. بتاريخ 2012/5/21.
- أ ب ت ث "Maghreb"، www.britannica.com, 16-9-2019, Retrieved 14-4-2021. Edited.

http://www.albayan.ae/opinions/our-opinion/2014-03-11-1.2078261

- Un an après, les défis de la Libye, L'Express du 17 Février 2012

أزمات المغرب العربي بين جدلية الصراع ورهانات القوى:
تونس وليبيا" أنموذجاً

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق – النجف الاشرف – حي الحوراء – امتداد شارع الاسكان
جمهورية العراق – بغداد – الجادرية – تقاطع ساحة الحرية
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب.252